



تقرير مجلس إدارة شركة الأهلي المالية السنوي للعام 2018م



1. لمحة عن الوضع الاقتصادي

نظرة على الاقتصاد العالمي

بعد بداية قوية لعام 2018، تركت مجموعة من العوامل، ومنها زيادة التقييمات ورفع سعر الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي وتوتر العلاقات التجارية، (وخاصة بين الولايات المتحدة والصين)، أثرها على أسواق الأسهم العالمية. ونتيجة لذلك، وقُبل نهاية العام، أبدى الاقتصاد العالمي علامات تشير إلى انخفاض النمو، حيث قدر صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.7% لعام 2018 (-0.2% عن تقديرات شهر يناير 2018) وتوقع نمواً بنسبة 3.5% لعام 2019 (-0.4% عن تقديرات يناير 2018)، مقارنةً بنمو بنسبة 3.7% في عام 2017. وهذا ما أضعف معنويات السوق المالي حيث انخفض مؤشر MSCI العالمي ومؤشر MSCI G7 بنسبة 10.4% و 9.8% على التوالي في عام 2018. وكان التأثير أقوى على الأسواق الناشئة والأسواق المبتدئة والتي انخفضت بنسبة 16.6% و 16.7%، على التوالي في عام 2018، حيث أثر ارتفاع أسعار الفائدة على أسعار الصرف، مع قيام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في عام 2018.

وقد تحولت التوقعات وتدفق الأخبار من عام 2017 إلى عام 2018. وقُدّر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بنسبة 2.9% لعام 2018 ويتوقع أن يتراجع إلى 2.5% في عام 2019 و 1.8% في عام 2020 نتيجة للنزاعات التجارية المستمرة وطبيعة الدورة المتأخرة للاقتصاد الأمريكي. وجعلت كذلك الزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية من أسواق النقد أكثر جاذبية مقارنةً بالماضي القريب. وشهدت التقييمات تصحيحاً في عام 2018 ورافق ذلك عودة التقلبات. ولكن، مع تراقف التقييمات الأرخص مع الموقف الأكثر تشاؤماً من جانب البنك الفيدرالي الأمريكي، وهو ما يشير إلى عدم وجود مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة في عام 2019 وربما زيادة واحدة في عام 2020، فقد شهدت أسواق الأسهم الأمريكية انتعاشاً ارتفعت معه عن أدنى مستوياتها في 2018.

وفي منطقة اليورو، يقدر أن النمو الاقتصادي في عام 2018 تراجع إلى 1.8% (مقابل 2.4% في عام 2017)، ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من التراجع في عام 2019 ليصل إلى 1.6% وأن يرتفع بعد ذلك بنسبة بسيطة إلى 1.7% في عام 2020. وما زالت السياسة هي العامل المهيمن على المنطقة، خاصة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي مُدّد حتى 12 إبريل، حيث تحاول المملكة المتحدة إعادة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي. ولا يزال خطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق محط تركيز، بالنظر إلى انقسام البرلمان البريطاني وتصلب موقف الاتحاد الأوروبي. وقد تواصل انخفاض نمو الاقتصاد الألماني ليصل إلى 1.5% في عام 2018 (مقابل 2.5% في عام 2017) ويتوقع أن يتراجع إلى 1.3% في عام 2019، نتيجة لما عاناه القطاع الصناعي من تباطؤ حاد وضعف الاستهلاك الخاص وتراجع الطلب الخارجي. وفي فرنسا، تواصلت احتجاجات "السترات الصفراء" التي بدأت في أواخر عام 2018، والتي اندلعت بسبب الاحتجاجات على ضريبة الوقود، وتشمل الآن تكاليف المعيشة، لتستمر في عام 2019. وقد أدت المظاهرات الفرنسية والإجراءات الصناعية إلى تراجع الحكومة عن زيادة ضريبة الوقود والإعلان عن مجموعة من التدابير المتعلقة بالضريبة والأجور. واستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي في التراجع في عام 2018 إلى ما يقدر بنحو 1.5% في عام 2018 مقابل 2.3% في عام 2017 ويتوقع أن يظل النمو ثابتاً خلال العامين القادمين، مع تراجع ثقة المستهلك. يواصل الاقتصاد الإيطالي تباطؤه حيث يقدر النمو في عام 2018 بنسبة 1% فيما يتوقع أن ينمو بنسبة 0.6% فقط في عام 2019، وذلك بسبب ضعف الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الاقتراض. وتشهد معنويات الأعمال بوجه عام في منطقة اليورو نوعاً من التراجع. وفي حين أنهى البنك المركزي الأوروبي مشترياته من الأصول الصافية في ديسمبر، فقد أكد أن السياسة النقدية ستبقى احتوائية، مع عدم زيادة أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2019 على الأقل وتوفير الجولة الثالثة من عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل المستهدفة (TLTRO) التي تبدأ في سبتمبر.

وفي الصين، استمر الناتج المحلي الإجمالي في التراجع، وإن كان بوتيرة معتدلة، ويقدر بنحو 6.6% لعام 2018، ويتوقع أن يتراجع إلى 6.2% في عامي 2019 و 2020. ويبقى التباطؤ الأكبر من المتوقع في الصين عامل قلق رئيسي. وعلى النقيض من ذلك، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي بنسبة 7.3% في عام 2018، ويتوقع أن يستمر في النمو في عامي 2019 و 2020 بنسبة 7.5% و 7.7% على التوالي. وقد أبقى البنكان المركزيان في كل من الصين والهند على أسعار الفائدة دون تغيير وعملا على تخفيف شروط التمويل المحلية.



وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (MENAP)، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4% في عام 2018، ويتوقع أن يظل عند نفس المستوى في عام 2019 ليقفز بعد ذلك إلى 3% في عام 2020، مع أنه لا يزال أقل من معدلات النمو في اقتصادات آسيا الناشئة، وهي 6.3% و 6.4% خلال نفس الفترة.

أما المخاطر التي قد تؤثر على أسواق الأسهم في عام 2019، فهي:

- تقلبات أسعار النفط
- التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين
- التطورات السياسية في أوروبا، وخاصة في المملكة المتحدة وفرنسا
- العوامل الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق آسيا

الاقتصاد السعودي الكلي

بالنسبة لعام 2018 وما بعده، سوف تواصل المملكة العربية السعودية تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي، مدفوعة برؤية 2030 والبرامج المرتبطة بها. وقد أدى ذلك إلى إصلاحات في الدعم الحكومي وخفض الرسوم الضريبية وضريبة القيمة المضافة، وكذلك رسوم العمالة الوافدة والمعالين، من أجل زيادة الإيرادات الحكومية. وسوف يجري تخفيف الأثر المالي من خلال إطلاق حساب المواطن وبرنامج تحفيز القطاع الخاص، إلى جانب برامج العلاوات الإضافية التي سيستفيد منها نحو 5 ملايين مواطن سعودي.

كما أطلقت الحكومة العديد من المشاريع الضخمة والتي ستدعم أهداف رؤية 2030 والمتمثلة في تنويع الاقتصاد وزيادة أعداد الحجاج والمعتمرين وتعزيز السياحة المحلية والدولية وزيادة خيارات الترفيه المحلي.

وقد أطلقت المملكة العربية السعودية البرنامج الوطني للتنمية الصناعية واللوجستيات (NIDLP)، وهو أحد أكبر برامج رؤية 2030. ويركز هذا البرنامج على أربعة قطاعات استراتيجية، هي التعدين والصناعة والخدمات اللوجستية والطاقة. ويعد البرنامج، الذي تم إعداده بالتنسيق مع القطاع الخاص، خارطة طريق لتطوير القطاع الصناعي السعودي خلال العقد المقبل. وقد تم الإعلان عن أكثر من 300 مبادرة و 65 فرصة استثمارية و 37 مذكورة تفاهم، الأمر الذي من شأنه دفع وتيرة نمو وتنويع الاقتصاد السعودي.

وتوفر رؤية 2030 خارطة طريق للاقتصاد السعودي فيما تؤدي حركات النفط المواتية إلى تحفيز النمو. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 2.2% في عام 2018 مقابل انكماشه بنسبة 0.7% في عام 2017. ويعود هذا الانتعاش بدرجة كبيرة إلى تحسن أداء قطاع النفط مع زيادة إنتاج النفط السعودي إلى 10.3 مليون برميل/اليوم في عام 2018، (+3.6% عنه في السنة السابقة). كذلك نما القطاع غير النفطي بنسبة 2.1% على أساس سنوي في عام 2018.

ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو في عام 2019 حيث تتوقع الحكومة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي إلى 2.6% على أساس سنوي مدفوعاً بزيادة النفقات الرأسمالية البالغة 246 مليار ريال سعودي (+20% على أساس سنوي). وقد رفعت الحكومة نسبة النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي إلى 3% بحلول عام 2023.

من جهة أخرى، رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة أربع مرات في عام 2018 بما مجموعه 100 نقطة أساس لتصل إلى 2.5%، مواكبة لزيادة أسعار الفائدة من قبل البنك الفدرالي الأمريكي. ونعتقد أن هناك إمكانية لرفع أسعار الفائدة لمرّة واحدة على الأقل في عام 2019.

ارتفعت الإيرادات المالية في عام 2018 بنسبة 29% على أساس سنوي لتصل إلى 895 مليار ريال سعودي، وهو ما يزيد بنسبة 14% عن المبلغ المدرج في الميزانية والبالغ 783 مليار ريال سعودي. وقد جاء نمو الإيرادات المالية مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع إيرادات النفط بنسبة 39% على أساس سنوي. وقد ارتفعت أسعار النفط بنسبة 31% على أساس سنوي لتصل إلى 72 دولار أمريكي للبرميل إثر اتفاق أوبك والدول غير الأعضاء فيها على خفض إنتاج النفط.

بلغت الإيرادات غير النفطية أعلى مستوى لها على الإطلاق حيث ارتفعت بنسبة 12.7% على أساس سنوي لتصل إلى 288 مليار ريال سعودي. ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل الرئيسية وهي فرض ضريبة القيمة المضافة ورسوم العمالة الأجنبية والضرائب غير المباشرة إلى جانب مراجعة عدد من الرسوم الأخرى. وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية مثل ضريبة القيمة المضافة وترشيد



أسعار الطاقة إلى زيادة التضخم، حيث وصل مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.5٪ في عام 2018 مقابل -0.9٪ في عام 2017. ويتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة بحيث يصل إلى أقل من 2٪ بحلول عام 2023.

بلغ الإنفاق المالي 1.030 مليار ريال سعودي في عام 2018، مرتفعاً بنسبة 10.8٪ عنه في العام السابق ومتجاوزاً المبلغ المدرج في الميزانية بنسبة 5٪. ويرجع هذا الفرق بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنفاق على قطاعي التعليم والرعاية الصحية بنسبة 6.8٪ و 8.2٪ على التوالي. ويمثل الإنفاق على القطاع العسكري 21.2٪ من إجمالي الإنفاق، ويليه قطاعا التعليم 19.9٪، والرعاية الصحية 15.4٪.

وقد انخفض إجمالي العجز إلى 135 مليار ريال سعودي في عام 2018 (4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز بمقدار 238 مليار ريال سعودي في عام 2017 (9.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وهذا أيضاً أقل بكثير من الرقم المستهدف في البداية من قبل الحكومة وهو 195 مليار ريال سعودي.

وعلاوة على ذلك، واصلت الحكومة استراتيجية تبني سياسة تمويل متنوعة باستخدام مزيج من إصدار الديون والاحتياطات. ووفقاً لوزارة المالية، فقد جمعت الحكومة ما مقداره 120 مليار ريال سعودي من الأسواق المحلية والدولية، وهو ما يرفع إجمالي الدين العام إلى 560 مليار ريال سعودي في عام 2018 (19.1٪ من إجمالي الناتج المحلي)، مقابل 443 مليار ريال سعودي في عام 2017 (17.2٪ من إجمالي الناتج المحلي). وهذا لا يزال أقل بكثير مما لدى البلدان الأخرى في العالم ويقل عن السقف المستهدف من قبل الحكومة وهو 30٪.

النفط

توصلت أوبك والدول غير الأعضاء فيها في ديسمبر 2016 إلى اتفاق يهدف إلى خفض إنتاج النفط بمقدار 1.8 مليون برميل/ اليوم لمدة ستة أشهر. وتم لاحقاً تمديد الاتفاقية حتى نهاية عام 2018.

وقد أدى فرط الالتزام من قبل أوبك والدول غير الأعضاء وتراجع الإمداد من فنزويلا وليبيا وإيران إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ برنت أعلى مستوى له في أربع سنوات عند 86 دولار أمريكي/ البرميل في أكتوبر 2018. وزادت أوبك والدول غير الأعضاء الإمداد تحسباً للعقوبات الأمريكية على إيران. ولكن بسبب الإعفاءات الممنوحة لإيران والمخاوف بشأن انخفاض الطلب، فقد انخفضت أسعار النفط بنسبة 40٪ لتصل إلى 51 دولار أمريكي في نهاية عام 2018.

من جهة أخرى، ظل إنتاج النفط الصخري الأمريكي قوياً متجاوزاً ذروته السابقة، مما يعكس زيادة الكفاءة لدى منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة. وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن يرتفع إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى 8.2 مليون برميل/ اليوم في يناير 2019 (+25٪ على أساس سنوي). وقد بلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام 10.9 مليون برميل يومياً في عام 2018، ويتوقع أن يبلغ 12.3 مليون برميل يومياً في عام 2019، مقابل 9.4 مليون برميل يومياً في عام 2017.

وقد عمدت أوبك والدول غير الأعضاء في اجتماعها في ديسمبر 2018 إلى تخفيض الإمداد بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً لمدة ستة أشهر تبدأ من يناير 2019، حيث ساهمت دول أوبك في هذا التخفيض بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً، بينما ساهمت الدول غير الأعضاء في أوبك في هذا التخفيض بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً.

تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى 63 دولاراً أمريكياً في عام 2019، منخفضاً بنسبة 11.7٪ عن متوسط 71 دولار أمريكي في عام 2018. ولكن، بعد إعلان السعودية بأنها ستخفض الإنتاج أكثر من المتوقع عليه، ارتفعت أسعار النفط، ويتوقع أن تبقى المخاطر في اتجاه تصاعدي في الأشهر الستة الأولى من عام 2019.

هذا وتتمثل المخاطر الرئيسية لأسعار النفط العالمية في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والانخفاض الكبير في عملات الأسواق الناشئة، والتي يمكن أن تؤثر على الطلب على النفط من هذه البلدان.

البنوك السعودية

ارتفع صافي دخل البنوك السعودية بنسبة 10.7٪ في عام 2018 ليصل إلى 48.3 مليار ريال سعودي (حسب تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي لشهر يناير 2019). ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع صافي دخل العمولات الخاصة (NSCI) حيث استفاد القطاع



من ارتفاع أسعار الفائدة. وقد اكدت مؤسسة النقد العربي السعودي رفع سعر الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي الذي رفع السعر أربع مرات في عام 2018 (25 نقطة أساس في كل مرة). وهذا ما شكل بالنتيجة ضغطاً على سعر سايبور (SAIBOR) نحو الارتفاع، والذي بدوره يعزز زيادة صافي هامش الفائدة (NIMs).

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي القروض والسلف بنسبة 2.8% عنه في العام السابق ليصل إلى 1.4 ترليون ريال سعودي في عام 2018 مقابل انخفاض بنسبة -1% في عام 2017. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 2.6% على أساس سنوي وصولاً إلى 1.7 ترليون ريال في عام 2018، بينما بقيت نسبة الودائع تحت الطلب تشكل أكثر من 60% من إجمالي الودائع. واعتباراً من إبريل 2018، تم تعديل طريقة احتساب نسبة القروض إلى الودائع (LDR) من خلال وضع أوزان نسبية أعلى للودائع طويلة الأجل بهدف تشجيع البنوك على تقديم منتجات الادخار. ولاحقاً، انخفضت نسبة القروض/ الودائع إلى 77.4% في عام 2018 مقابل 80.1% في عام 2017. ونتوقع أن يتحسن نمو القروض في عام 2019 وأن يشهد مزيداً من الارتفاع بعد ذلك، بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وتحسن مقومات سوق النفط وتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فقد تم حل مشكلة الزكاة المتعلقة منذ فترة طويلة، بينما بقي التأثير الكلي قابلاً للسيطرة.

هذا وما زالت مقاييس الميزانية العمومية قوية على الرغم من تباطؤ الاقتصاد المحلي. ففي نهاية الربع الثالث من عام 2018، بلغت نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات لدى القطاع 1.9% و 158% على التوالي. وطلقت البنوك السعودي المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9 ووضعت المخصصات مباشرة هذا العام. وبلغت نسبة الشريحة الأولى ونسبة كفاية رأس المال 18.5% و 20.3% على التوالي.

الأسواق السعودية والإقليمية

كان تداول مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)، في عام 2018 ضمن نطاق واسع، ما بين 7.222 و 8490 نقطة. وقد وصل إلى 8490 نقطة في يوليو 2018، مدفوعاً بإدراج السعودية ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، بينما سجل أدنى مستوى له في أكتوبر 2018. وأدرجت السعودية أيضاً في مؤشر FTSE للأسواق الناشئة بالإضافة إلى مؤشر S&P للأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن يؤدي إدراج السعودية في هذه المؤشرات القياسية إلى تدفقات مالية كبيرة من المستثمرين المؤسساتيين الأجانب في عام 2019 وما بعده. وإجمالاً، أنهى السوق على ارتفاع بنسبة 8.3% في عام 2018، مسجلاً أفضل أداء له في 5 سنوات. وقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي 3.5 مليار ريال سعودي، بزيادة بنسبة 4.1% على أساس سنوي.

في عام 2018، شهدت سبعة قطاعات مكاسب، وكان قطاع الإعلام هو الأفضل أداءً +31.6%، يليه قطاع البنوك +31.1%، بينما كان قطاعا العقار والمرافق العامة هما الأسوأ أداءً واللذين انخفضا بنسبة -31.3% و-26.1% على التوالي.

وكانت الأسهم الأفضل أداء الصناعات +193%، وإكسترا +61%، وبنك الرياض +59%، في حين كانت الأسهم الأسوأ أداء وفاء للتأمين -63%، وعذيب للاتصالات -45%، ودله الصحية -44%.

وفي عام 2018، أعلنت تداول عن إدراج وتداول سندات الدين الحكومي وبدأت تطبيق آلية المزاد لاحتساب أسعار الافتتاح والإغلاق.

وخلال العام، شهدت تداول تسعة اكتتابات أولية تتكون من سبعة صناديق استثمار عقارية متداولة (REITS) وشركة وقت اللياقة والشركة الوطنية للتربية والتعليم.

وكان تاسي ثالث أفضل الأسواق أداءً في المنطقة. وكانت سوق قطر الأفضل أداءً بين الأسواق الخليجية مرتفعة بنسبة +20.8%، تليها أبوظبي +11.7%، بينما سجلت أسواق دبي وعمان ومصر انخفاضات بلغت -24.9% و -15.2% و -13.2% على التوالي.

2. النتائج المالية

ارتفع الدخل التشغيلي المجمع لشركة الأهلي المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بنسبة 12% من 648 مليون ريال سعودي في عام 2017 إلى 724 مليون ريال سعودي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات إدارة الأصول. وكانت النفقات الإجمالية متوافقة مع الرقم المدرج في الميزانية التقديرية والبالغ 352 مليون ريال سعودي. وأنهت الشركة العام بصافي دخل قبل



الزكاة قدره 376 مليون ريال سعودي مقابل 304 ملايين ريال سعودي في عام 2017. كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 1.006 ملايين ريال سعودي في عام 2017 إلى 1.149 مليون ريال سعودي في عام 2018.

وقد ارتفع إجمالي الأصول في عام 2018 إلى 1.480 مليون ريال سعودي (مقابل 1.301 مليون ريال سعودي في عام 2017)، فيما انخفضت الاستثمارات إلى 693 مليون ريال سعودي (737 مليون ريال سعودي في عام 2017) وكذلك الأرصدة لدى البنوك والتي بلغت 126 مليون ريال سعودي (150 مليون ريال سعودي في عام 2017).

2014	2015	2016	2017	2018	بيان المركز المالي
المبالغ بالآلاف الريالات السعودية					
					الأصول
200.551	516.754	113.032	150.030	126.471	أرصدة لدى البنوك
1.205.426	911.420	832.699	736.939	693.315	استثمارات
28.260	25.221	25.196	31.825	29.605	استثمار في شركة تابعة
150.838	171.966	172.990	170.383	188.294	أموال ومعدات
-	-	-	78.577	250.882	مستحقات هامش (Margin Receivables)
56.066	99.505	120.019	133.606	191.600	مبالغ مدفوعة مقدماً وأصول أخرى
1.641.141	1.724.866	1.263.936	1.301.360	1.480.167	مجموع الأصول
					الخصوم
6.611	488	17.336	8.261	37.185	مبلغ مستحق للبنك الأهلي التجاري
2.729	372.405	10.409	14.635	14.568	أرباح مستحقة الدفع
68.023	60.987	52.984	64.156	51.651	مستحقات الموظفين
231.429	191.762	164.048	207.839	228.002	ذمم دائنة ومبالغ مستحقة
308.792	625.642	244.777	294.891	331.406	مجموع الخصوم
					حقوق المساهمين
1.000.000	1.000.000	1.000.000	1.000.000	1.000.000	رأس المال
(77.383)	(181.215)	(202.904)	(213.698)	(222.870)	أسهم شركة الأهلي المالية الممولة
47.748	80.248	104.248	134.248	167.248	الاحتياطي النظامي
8.766	11.953	15.058	6.859	(26.609)	احتياطيات أخرى
8.250	10.194	19.173	22.938	51.434	مدفوعات مبنية على الأسهم
292.384	165.293	73.046	45.485	169.790	الأرباح المحتجزة
52.584	12.751	10.538	10.637	9.768	حصة الأقلية



1.332.349	1.099.224	1.019.159	1.006.469	1.148.761	مجموع حقوق المساهمين
-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	----------------------

2014	2015	2016	2017	2018	قائمة الأرباح أو الخسائر
المبالغ بالآلاف الريالات السعودية					
					صافي الرسوم من الخدمات
373.502	363.526	322.526	442.728	512.185	إدارة الأصول
366.501	274.446	197.776	149.921	136.769	عمولة وساطة
6.464	39.541	43.275	32.272	48.709	خدمات مصرفية استثمارية
11.182	2.049	18.559	23.396	25.932	إيرادات تشغيل أخرى
757.649	679.562	582.136	648.317	723.595	مجموع الدخل التشغيلي
243.911	227.648	207.558	217.955	229.173	رواتب موظفين ونفقات ذات صلة
10.655	11.435	13.056	12.618	7.726	إيجارات ونفقات متعلقة بالمباني
21.507	24.072	34.825	19.894	15.955	استهلاك
25.046	686	-	-	-	مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
16.035	-	-	-	-	نفقات انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات
136.902	106.800	99.508	106.208	98.890	مصاريف إدارية وعمومية أخرى
454.056	370.641	354.947	356.675	351.744	مجموع نفقات التشغيل
4.375	15.041	20.117	12.118	3.865	إيرادات غير تشغيلية أخرى
307.968	323.962	247.306	303.760	375.716	صافي دخل السنة

2014	2015	2016	2017	2018	قائمة التدفقات النقدية
المبالغ بالآلاف الريالات السعودية					
68.809	515.898	350.940	304.671	336.150	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
(20.544)	(34.807)	(92.535)	18.774	(161.363)	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
12.091	(164.888)	(662.127)	(286.447)	(198.346)	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
60.356	316.203	(403.722)	36.998	(23.559)	صافي التغير في النقد وما يعادله



لم يبد المراجع الخارجي للشركة أي تحفظ على القوائم المالية للعام 2018.

3. أبرز التطورات على صعيد الأعمال

في عام 2018، واصلت الأهلي المالية التركيز على أهدافها الإستراتيجية الثلاثة، وهي: (1) زيادة بنود الإيرادات المتكررة كنسبة من إجمالي الإيرادات، وبالتالي خلق وترسيخ الاستقرار المالي اللازم لتمكيننا من الاستثمار في بناء القدرات التنافسية حتى في ظروف السوق الضعيفة، (2) تركيز الإنفاق على المجالات التي تؤثر إيجاباً على الأداء المالي ورفع مستوى جودة تجربة العملاء، و (3) تعزيز البيئة الرقابية لدينا لتلبية احتياجات الأطراف ذات المصلحة لدينا وفي ضوء التغيير المستمر في اللوائح ومزيج الأعمال.

وقد طرأت بعض التغييرات التنظيمية الهامة في العام الماضي، بما في ذلك إعادة تشكيل قسم إدارة الثروات ودمج قسم تطوير الأعمال ضمن خطوط الأعمال الأخرى وإضافة دور الحوكمة إلى دور قسم الشؤون القانونية. وقد أجريت هذه التغييرات بهدف زيادة التركيز على العملاء في إدارة الثروات وزيادة تركيز المنتجات في قسمي إدارة الأصول والأوراق المالية.

الخطط مستقبلية

سوف تستمر الأهلي المالية في التركيز على أهدافها الإستراتيجية الثلاثة، مع دعم رؤية 2030. وتنص خطة عملنا إلى النظر في نقل بعض الأنشطة التجارية والموظفين من مكاتبنا الإقليمية إلى مكتبنا الرئيسي في الرياض.

4. أنشطة الأعمال الرئيسية للشركة

الأوراق المالية

كانت حركة التداول في السوق السعودي في عام 2018 ضمن نطاق واسع، وارتفع مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) +8.3% منهيماً العام عند 7.826 نقطة. ويرجع نطاق التداول الواسع إلى عدة عوامل من بينها حركات أسعار النفط وترقية السوق السعودي من قبل MSCI والأحداث الجيوسياسية. وقد جاء ارتفاع تاسي بنسبة 8.3% في عام 2018 عقب بقائه ثابتاً في عام 2017 وارتفاعه بنسبة +4.3% في عام 2016م.

في عام 2018، بلغ إجمالي القيمة المتداولة في السوق 871.9 مليار ريال سعودي، بزيادة 4.14% عنها في السنة السابقة. وبلغ متوسط القيمة اليومية المتداولة 3.49 مليار ريال سعودي، وهو أعلى قليلاً من 3.34 مليار ريال سعودي في عام 2017. ولكن، باستثناء نشاط غير المستثمرين، فقد انخفض متوسط قيمة التداول اليومي في عام 2018.

بلغ صافي إيرادات التشغيل 135.3 مليون ريال سعودي، بانخفاض بنسبة 10.5% عنه في السنة السابقة. كذلك انخفضت الحصة السوقية للأوراق المالية لشركة الأهلي المالية في عام 2018 إلى 10.50% مقابل 11.82% في عام 2017.

وعلى صعيد الصفقات المنفذة في السوق، نفذت الأهلي المالية حوالي 7.4 مليون صفقة، وهو ثاني أكبر عدد من الصفقات في السوق.



وتجدر الإشارة إلى أن قسم الأوراق المالية اتخذ عدة مبادرات في عام 2018، وهي:

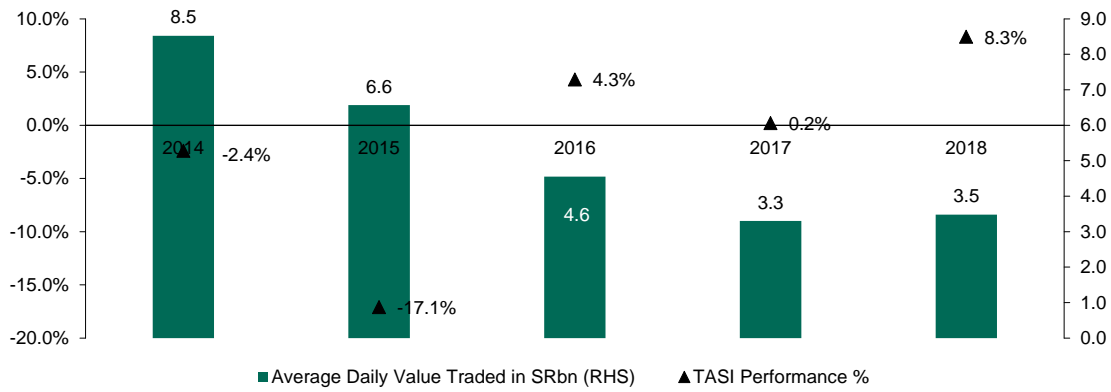
أ. إعداد المنصة المؤسسية، مع وضع الاستراتيجية وتنفيذها بما في ذلك التعاقد مع شركة وساطة دولية وتنفيذ عرضين تسويقيين عالميين يستهدفان العملاء من المستثمرين المؤهلين الأجانب، بالإضافة إلى تطوير النظم ذات الصلة.

ب. مبادرات تحسين القنوات

ج. زيادة المنتجات ضمن منتج التداول بالهامش

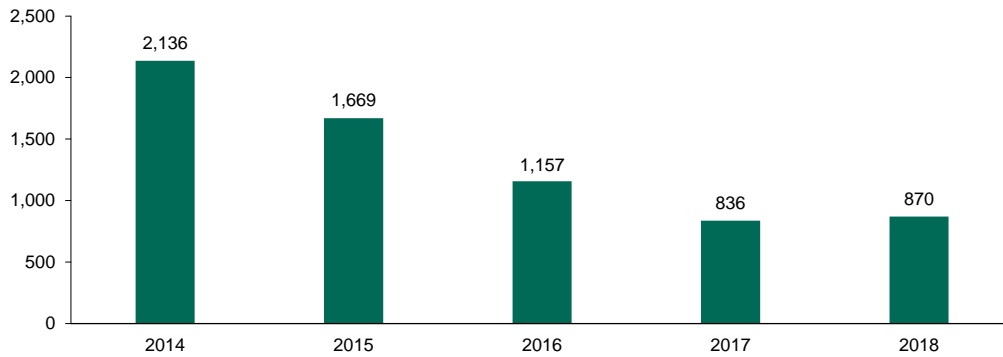
ويتوقع أن تتبلور فوائد المبادرات المذكورة أعلاه لنشاهدها في عام 2019 وما بعده.

* أداء تاسي ومتوسط القيمة اليومية المتداولة



* المصدر: تداول

* إجمالي القيمة السنوية المتداولة – 5 سنوات



* المصدر: تداول



إدارة الأصول

كان هناك عاملان أساسيان ومفيدان بالنسبة إلينا، وهما (أ) الاستمرار في خطة التحول المتعددة السنوات التي بدأت في عام 2014، و (ب) الالتزام بإجراءات الاستثمار الأساسية المحكمة؛ وذلك من أجل الحفاظ على تحسين الأداء في جميع فئات الأصول المدارة. وقد حقق اثنان من صناديق الأسهم لدينا، وهما صندوق الأهلي الخليجي للنمو والدخل وصندوق الأهلي للاكتتاب العام، عوائد ضمن الشريحة الأولى من بين جميع مديري الأصول. أما الصناديق الأخرى، بما فيها صندوق الأهلي لتداول الأسهم الخليجية وصندوق الأهلي المرن للأسهم السعودية، فقد جاءت ضمن الشريحة الثانية. كما شهدت محافظتنا الدخل الثابت وسوق النقد مزيداً من التحسن في أدائها حيث جاء صندوق الأهلي المتنوع للريال وصندوق الأهلي المتنوع للدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى، في حين حقق صندوق الأهلي للريال وصندوق الأهلي العالمي عائداً ضمن الشريحة الثانية (على أساس إجمالي) عن الفترة المعنية. كما جاء تصنيف قسم الأصول المتعددة الذي يدير أكبر منصة لصناديق المؤشرات الإسلامية على مستوى العالم ضمن الشريحة الأولى عن صندوق الأهلي للأسهم العالمية وضمن الشريحة الثانية عن صندوق الأهلي متعدد الأصول المتوازن وصندوق الأهلي متعدد الأصول للنمو.

المبادرات الجديدة

نواصل التركيز على تحسين جودة إدارة الأصول لدينا. وفي عام 2018، استوفينا الالتزام بالمعايير العالمية لأداء الاستثمار (GIPS)، وأجرينا تقييماً لنشاط إدارة الأصول (جودة الإدارة 1) (MQ1) وتصنيفاً لصناديق سوق النقد والدخل الثابت (MM&FI) لدينا.

الأصول المدارة

في ديسمبر 2018، كان إجمالي الأصول التي تديرها الأهلي المالية (AUM/AUA) 149.22 مليار ريال سعودي مقابل 123.3 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2017.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

على مدار عام 2018، حافظت إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في الأهلي المالية على زخم أدائها القوي من خلال الاستمرار في تقديم الحلول المبتكرة والخدمة المتميزة للعملاء مع بناء الثقة طوال فترة التعامل معهم - وهو ما يعكس كيف يفضي مجلس الإدارة النشاط وفريق الإدارة المحفز والثقافة القوية لدى الشركة والموظفون ذوو الكفاءات المتميزة إلى تعزيز المكانة المتميزة بين البنوك المحلية. كما واصلت إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشركة تقديم أفضل مستوى من الخدمات الاستشارية في مختلف فئات المنتجات، بما في ذلك تقديم المشورة للمؤسسات ذات الصلة بالحكومة بشأن مختلف المشاريع في مجال الاندماج والاستحواذ والاستشارات المتعلقة بالديون وأسواق رأس المال.

نشاطي الترتيب والحفظ

تمارس الأهلي المالية نشاط الترتيب من خلال تقديم خدمات الترتيب المتعلقة بالطروحات ونشاط الحفظ بتقديمها لخدمات الحفظ للعملاء من خلال الشركة بالإضافة لعدد من أمناء الحفظ بالباطن خارج المملكة؛ على الرغم من ذلك إلا أن هذين النشاطين لا يعدان من ضمن الأنشطة الرئيسية للشركة.

5. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعلى خمسة مدراء تنفيذيين



البند	الأعضاء التنفيذيون	الأعضاء غير التنفيذيين/ المستقلين	أعلى 5 مديرين تنفيذيين (بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي)
الرواتب والتعويضات	325.059	1.668.129	4.734.144
البدلات	-	-	2.967.072
المكافآت الدورية والسنوية	-	-	16.833.000
برنامج الخطط التحفيزية	-	-	13.696.831
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع شهرياً أو سنوياً	-	-	-

لم يوجد أي ترتيبات يتنازل بموجبها أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية عن أي تعويض أو مكافأة.

6. مجلس الإدارة ولجان المجلس

يتكون مجلس إدارة شركة الأهلي المالية من 6 أعضاء، اثنان منهم مستقلان، تعيينهم الجمعية العامة العادية. ويجتمع المجلس على أساس ربع سنوي أو أكثر من ذلك حسبما يراه ضرورياً.

الاسم	المنصب/ طبيعة المنصب	العضوية في مجالس إدارة أخرى
سعيد محمد الغامدي	• رئيس المجلس	• البنك الأهلي التجاري (السعودية)
	• عضو غير تنفيذي	• بنك Türkiye Finans Katılım
		• رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، المملكة العربية السعودية.
		• عضو المجلس الاستشاري الإقليمي لماستر كارد للشرق الأوسط وأفريقيا
دايفد جيفري ميك	• نائب الرئيس	• البنك الأهلي التجاري (السعودية)
	• عضو غير تنفيذي	• رئيس لجنة المخاطر بشركة الأهلي المالية دي آي إف سي (دبي)
		• GETTING ON BOARD
		• CUDTAX
		• الصندوق الائتماني البريطاني للكبد



الرئيس التنفيذي	•	السوق المالية السعودية (تداول)	•
عضو تنفيذي	•	شركة الأهلي المالية دي أي إف سي (دبي)	•
		شركة باكو (البحرين)	•
طلال أحمد الخريجي	•	لا يوجد	•
عدنان عبدالفتاح صوفي	•	بوبا العربية ورئيس لجنة المراجعة	•
		شركة Aej القابضة	•
		اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية	•
		أمين في مراكز الجوار الوقفية	•
		معهد الاقتصاد الإسلامي	•
عبدالله العبدالجبار	•	شركة الخطوط الجوية السعودية للشحن.	•
		خدمات الملاحة الجوية السعودية.	•
		جاسكو (GASCO)	•
منصور صالح الميمان*	•	البنك الأهلي التجاري (السعودية)	•
		سنابل السعودية (السعودية)	•
مروان فيصل الفضل *	•	وارد للخدمات اللوجستية (السعودية)	•
حامد محمد فايز *	•	الصندوق السعودي للتنمية العقارية	•
		شركة إنماء الرؤيا (السعودية)	•
		نادي صقور السعودية	•
فيصل محمد شرارة *	•	الشركة السعودية لخدمات النقل (السعودية)	•
		الشركة السعودية الوطنية للتأمين (البحرين)	•
		الشركة الوطنية للتأمين (السعودية)	•

* انتهت مدة المجلس في 2018/7/17م

سجل حضور اجتماعات مجلس الإدارة

الاسم	9 إبريل	25 يوليو	22 أكتوبر	18 ديسمبر	المجموع
سعيد محمد الغامدي **	-	✓	✓	✓	3
دايفد ميك **	-	✓	✓	✓	3
سارة جماز السحيمي	✓	✓	✓	✓	4
طلال أحمد الخريجي	✓	✓	✓	✓	4
عدنان عبدالفتاح صوفي **	-	✓	✓	✓	3



3	✓	✓	✓	-	عبدالله العبدالجبار **
1	-	-	-	✓	منصور صالح الميمان *
0	-	-	-	-	مروان فيصل الفضل *
1	-	-	-	✓	حامد محمد فايز *
1	-	-	-	✓	فيصل محمد شرارة *

* انتهت مدة المجلس في 2018/7/17م

** تم تعيين المجلس الجديد في 2018/7/17م

يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات في إدارة شؤون الشركة وأعمالها داخل المملكة وخارجها. وتشمل مسؤولياته ما يلي:

- إعداد ومراقبة ومراجعة وتوجيه استراتيجية مجموعة شركة الأهلي المالية وسياساتها، بما في ذلك اعتماد رؤية المجموعة ورسالتها وفلسفتها وتحديد مبادئها.
- اعتماد خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية التي يقدمها الرئيس التنفيذي ومراقبة أداء الشركة بما في ذلك نتائجها الفصلية والسنوية.
- اعتماد مستويات الأداء الكلي المستهدفة لمجموعة شركة الأهلي المالية ومراجعة التقدم المحرز في ضوء هذه الأهداف.
- اعتماد الاستثمارات والنفقات الرأسمالية وعمليات الاستحواذ والبيع الكبرى غير المدرجة ضمن الميزانية التقديرية السنوية.
- مراقبة وإدارة حالات التضارب المحتمل في المصالح بين أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء المجلس والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وسوء السلوك في التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وعلى المجلس أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة في حدود المعقول لتجنب حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتوقعة ضمن مجموعة شركة الأهلي المالية.

لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من 3 أعضاء جميعهم غير تنفيذيين، اثنين منهم مستقلين. وتجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي أو أكثر حسبما تراه ضرورياً.

الاسم	المنصب
لما بنت أحمد غزاوي	رئيس اللجنة
عبد الله بن صايل العنزي	عضو مستقل
عبدالعزیز البابطين	عضو مستقل

مسؤوليات وتقرير لجنة المراجعة

- الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي واعتماد جميع الخدمات المجازة غير المتعلقة بالمراجعة التي يؤديها مدققو الحسابات الخارجيون.



- تقييم إدارتي المراجعة الداخلية والالتزام، على أن يكون رئيس المراجعة الداخلية والالتزام مسؤولاً أمام رئيس لجنة المراجعة.
- الوصول إلى مسؤولي مجموعة شركة الأهلي المالية، أعضاء مجلس الإدارة أو مسؤولي الأهلي المالية والشركات التابعة لها، مراجعي الحسابات الخارجيين أو المستشار الخارجي، بما في ذلك الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة، بحسب الضرورة، من أجل القيام بأعمالها ومهامها.
- التأكد من كفاية الموارد المتاحة للقيام بأعمالها ومهامها.
- وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع المسائل التي تهم الموظفين فيما يخص المحاسبة والرقابة والتدقيق الداخلي.
- القوائم المالية.
- الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
- رفع التقارير اللازمة (إلى مجلس الإدارة).

تضطلع إدارة الشركة بمسؤولية وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ونظام الرقابة الداخلية للشركة مبني على ما تعتبره إدارة الشركة مناسباً لنشاطات الشركة ولأهمية القوائم المالية والمخاطر الأخرى المرتبطة بتلك النشاطات، بالإضافة إلى تكاليف وفوائد تنفيذ إجراءات رقابية محددة. وهو مصمم لإدارة المخاطر الناشئة عن عدم تحقيق أهداف الشركة وليس للقضاء عليها، وبالتالي، فهو يوفر ضماناً معقولاً وليس مطلقاً ضد الأخطاء والخسائر الجوهرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شكّل مجلس إدارة الشركة لجنة مراجعة تتولى بشكل دوري مراجعة التقارير التي يقدمها قسم المراجعة الداخلية (تقرير المراجعة) المدققون الخارجيون. وتتضمن هذه التقارير تقييم كفاءة إجراءات الرقابة على نطاق العمل المقرر. وفي ظل ما ورد ذكره، فإننا نعتقد أن الشركة تطبق نظاماً فعالاً لإجراءات الرقابة الداخلية من ناحيتي التصميم والتنفيذ. وخلال العام، لم يكن هنالك أي ملاحظات سلبية جوهرية فيما يتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية للشركة.

سجل حضور اجتماعات لجنة المراجعة

الاسم	21 يناير	19 إبريل	12 يوليو	18 أكتوبر	المجموع
لما أحمد غزاوي	✓	✓	✓	✓	4
صبا خفاجي*	✓	✓	✓	-	3
مروان فيصل الفضل*	-	-	-	-	0
عبد الله صايل العنزي	✓	✓	✓	✓	4
عبد العزيز الباطين	✓	✓	✓	✓	4

* انتهت مدة لجنة المراجعة في 2018/7/17م ولم تجدد عضوية كل من صبا خفاجي ومروان الفضل.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، وتجتمع مرتين في السنة أو أكثر حسبما تراه ضرورياً.

الاسم	المنصب
-------	--------



رئيس اللجنة

دايفد جيفري ميك

عضو مستقل

عدنان عبدالفتاح صوفي

عضو مستقل

عبدالله العبدالجبار

المسؤوليات

- إعداد السياسة العامة للأجور لشركة الأهلي المالية بعد مناقشتها مع الإدارة ومن ثم رفعها إلى المجلس للموافقة عليها.
- الإشراف على وضع إطار الأجور في الشركة والشركات التابعة لها وتطبيقه وضمان تماشيها مع الأنظمة المحلية ذات الصلة.
- الموافقة على مكافآت أعضاء المجلس ولجان المجلس وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها. وإذا كان تعويض أعضاء المجلس على شكل جزء من الأرباح، تقدم اللجنة توصية بهذا الشأن إلى المجلس ومن ثم إلى الجمعية العامة للموافقة عليها وفقا لنظام الشركات.
- مراجعة واعتماد التوصيات المقترحة بشأن برنامج صندوق شركة الأهلي المالية لحوافز المديرين التنفيذيين.
- الموافقة على ممثلي شركة الأهلي المالية في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات التي تملكها الشركة كليا أو جزئيا داخل المملكة وخارجها.

سجل حضور اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت

المجموع	19 ديسمبر	15 نوفمبر	22 أكتوبر	19 سبتمبر	27 يناير	الاسم
4	✓	✓	✓	✓	-	دايفد جيفري ميك*
3	✓	-	✓	✓	-	عدنان عبدالفتاح صوفي*
4	✓	✓	✓	✓	-	عبدالله العبدالجبار*
1	-	-	-	-	✓	عبدالعزیز عبدالله الزید**
1	-	-	-	-	✓	بلهيد ناصر البليهيد**
1	-	-	-	-	✓	فيصل محمد شرارة**
1	-	-	-	-	✓	سارة جماز السحيمي**

* تم تعيين أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت في 2018/7/17م.

** انتهت مدة لجنة الترشيحات والمكافآت في 2018/7/17م.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء وتجتمع أربع مرات في السنة أو أكثر حسبما تراه ضرورياً.

الاسم	المنصب
دايفد جيفري ميك	رئيس اللجنة



عضو

طلال أحمد الخريجي

عضو

سارة بنت جماز السحيمي

المسؤوليات

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وسياساتها وحدودها سنوياً ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الإطار العام لتنفيذ إدارة المخاطر على مستوى الشركة وتحديثه بشكل دوري وعند الحاجة ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتماده.
- مراجعة هياكل إدارة المخاطر سنوياً والخطط التشغيلية السنوية.
- مراجعة تقارير إدارة المخاطر على أساس ربع سنوي بما في ذلك مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال وتقارير التداول بالهامش والمخاطر الائتمانية ومخاطر السمعة والتداول بالهامش.
- مراجعة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال على أساس سنوي، ورفعها إلى المجلس لاعتمادها ومراجعة مراقبة كفاية رأس المال على أساس ربع سنوي.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتماده ومراقبة كتيب الإدارة الخاص بالشركة.
- مراجعة برنامج التداول بالهامش ورفع التوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة لاعتماده بما في ذلك برنامج التمويل والمنتجات ومخاطر التداول بالهامش وإطار مراقبته.

سجل حضور اجتماعات اللجنة

الاسم	27 فبراير	4 أكتوبر	22 أكتوبر	19 ديسمبر	المجموع
حامد فايز *	✓	-	-	-	1
ماجد حمدان الغامدي **	✓	-	-	-	1
سارة جماز السحيمي	✓	✓	✓	✓	4
دايفد جيفري ميك ***	-	✓	✓	✓	3
طلال أحمد الخريجي	-	✓	✓	✓	3

* انتهت مدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في 2018/7/17م ولم يتم تجديد عضوية السيد حامد فايز.

** استقال السيد ماجد حمدان الغامدي في 2018/9/19م.

*** تم تعيين السيد دايفد ميك في 2019/9/27م.

7. المصالح التعاقدية والأوراق المالية وإميازات الحقوق التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وعائلاتهم في أسهم الشركة أو أدوات الدين الصادرة عنها



يؤكد مجلس الإدارة أنه ليس لدى أي من أعضائه أو لأعضاء الإدارة التنفيذية أو لعائلاتهم أي مصالح تعاقدية أو أوراق مالية أو ضمانات في أي أسهم أو سندات دين صادرة عن الشركة. ويوجد لدى الشركة برنامج حوافز طويل الأجل لموظفيها. ويُمنح بعض أعضاء الإدارة التنفيذية عدداً من الأسهم كجزء من أتعابهم كموظفين. وللحصول على مزيد من التفاصيل حول هذه المزاياء، يرجى الرجوع إلى القوائم المالية.

8. التعاملات التجارية أو العقود التي تضم الشخص المرخص له كطرف فيها ويمتلك أي من أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي، أو أي شخص ذو علاقة، مصلحة فيها

يؤكد مجلس الإدارة أنه ليس لدى أي من أعضائه أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي للشركة أو أي شخص ذي علاقة أي تعاملات تجارية أو عقود تضم شركة الأهلي المالية كطرف فيها.

9. القروض البنكية

يؤكد مجلس الإدارة أن شركة الأهلي المالية ليس لديها أي تسهيلات تمويلية من البنوك أو من أي مؤسسات مالية أخرى.

10. التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدها

يوجد لدى الشركة تعاملات مع أطراف ذات علاقة بصفة أساسية مع البنك الأهلي التجاري وأعضاء الإدارة العليا والصناديق المدارة من قبل الشركة. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملاحظة 24 من القوائم المالية.

(أ) التعاملات مع البنك الأهلي التجاري (البنك – البنك الأم)

2017	2018	التعاملات
7.774	7.086	رسوم الإدارة والأداء المحملة على البنك
2.310	310	رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية المحملة على البنك
6.136	7.166	مصاريف حوافز يتقاضاها البنك
30.889	27.138	مصاريف متعلقة بتكنولوجيا المعلومات يتقاضاها البنك
4.771	1.236	نفقات متعلقة بالإيجار يتقاضاها البنك
بيان المركز المالي الموحد		
55.435	39.720	أرصدة لدى البنك
8.261	37.185	مبلغ مستحق للبنك
موجودات محفوظة بصفة ائتمانية		
4.393.397	3.080.544	موجودات للبنك تحت إدارة الشركة

(ب) التعاملات مع كبار موظفي الإدارة

يشمل كبار موظفي الإدارة في الشركة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومجلس الإدارة. وفيما يلي تفاصيل المكافآت المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمجموعة والأرصدة القائمة ذات الصلة في نهاية السنة:



2017	2018	
		التعاملات
		قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة
39.406	33.269	مستحقات قصيرة الأجل
2.806	3.120	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		قائمة المركز المالي الموحد
9.224	6.005	مستحقات نهاية الخدمة
1.811	634	القروض والسلف

ج) التعاملات مع الصناديق التي تديرها المجموعة

2017	2018	
		التعاملات
		قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة
273.154	310.867	رسوم إدارية مكتسبة من صناديق تديرها المجموعة
4.453	34.266	رسوم أداء ومعاملات مكتسبة من صناديق تديرها المجموعة
		قائمة المركز المالي الموحد
654.988	502.174	استثمار في صناديق تديرها المجموعة (إيضاح 6) مستحقات نهاية الخدمة
10.068	9.607	رسوم إدارة وأداء مستحقة من صناديق تديرها المجموعة

د) التعاملات مع الشركات التابعة

2017	2018	
		التعاملات
		قائمة المركز المالي الموحد
3.991	--	أرباح مستحقة من شركة H.C Securities and Investment .S.A.E
11.595	11.553	مبلغ مستحق لشركة Eastgate Global Carry Vehicle L.P.

11. الشركات التابعة*

اسم الشركة	رأس المال	نسبة الملكية	الغرض	المقر الرئيسي ومكان العمل
------------	-----------	--------------	-------	---------------------------



السعودية	امتلاك وتسجيل العقارات بالنيابة عن الصناديق العقارية	100%	10.000 ريال سعودي	شركة الأهلي المالية للاستثمار العقاري
مركز دبي المالي العالمي، دبي	تقديم خدمات إدارة الاستثمار	100%	2.500.000 دولار الأمريكي	شركة الأهلي المالية دي آي أف سي المحدودة *
جزر كايمان	الاستثمار	100%	50.000 دولار الأمريكي	شراكة كابيتال (كايمان) القابضة المحدودة (مخصصة الغرض)**
البحرين	شركة صندوق استثماري	50%	1.000 دينار بحريني	صندوق أوركس للأسهم الخاصة الإقليمية *
البحرين	تنفيذ برنامج الاستثمار للموظفين	100%	20.000 دينار بحريني	شركة باكو ذ.م.م *

*من خلال الشركة القابضة، شركة الأهلي المالية دبي.

**بعض الشركات التابعة هي شركات أنشأتها شركة الأهلي المالية لأغراض خاصة (SPVs) ولا تزال أنشطة تجارية. مزيد من التفاصيل متوفر في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المدققة.

12. نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

إدارة المراجعة الداخلية بالشركة هي إدارة مستقلة تتولى مهمة تقييم هيكل الرقابة الداخلية بالشركة وتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن وضع حلول الرقابة ومتابعة تطبيق هذه التدابير.

وتضطلع إدارة المراجعة الداخلية بمهمة وضع خطة المراجعة السنوية للجنة المراجعة التابعة للمجلس، والتي تشمل عمليات التدقيق السنوية والمراجعات التنظيمية والمتابعة المستمرة للمسائل التي تكشفها عمليات التدقيق لضمان معالجة هذه المسائل بشكل مرض خلال العام. وقد أجرت إدارة المراجعة الداخلية خلال عام 2018م وأنجزت عمليات المراجعة المقررة عدا بعض الاستثناءات التي أبلغت للجنة المراجعة. كذلك أتمت بنجاح معالجة مختلف الملاحظات التي تم تحديدها خلال العام وأجرت عدة عمليات مراجعة خاصة بطلب من الرئيس التنفيذي و/ أو الإدارة العليا.

رأي لجنة المراجعة

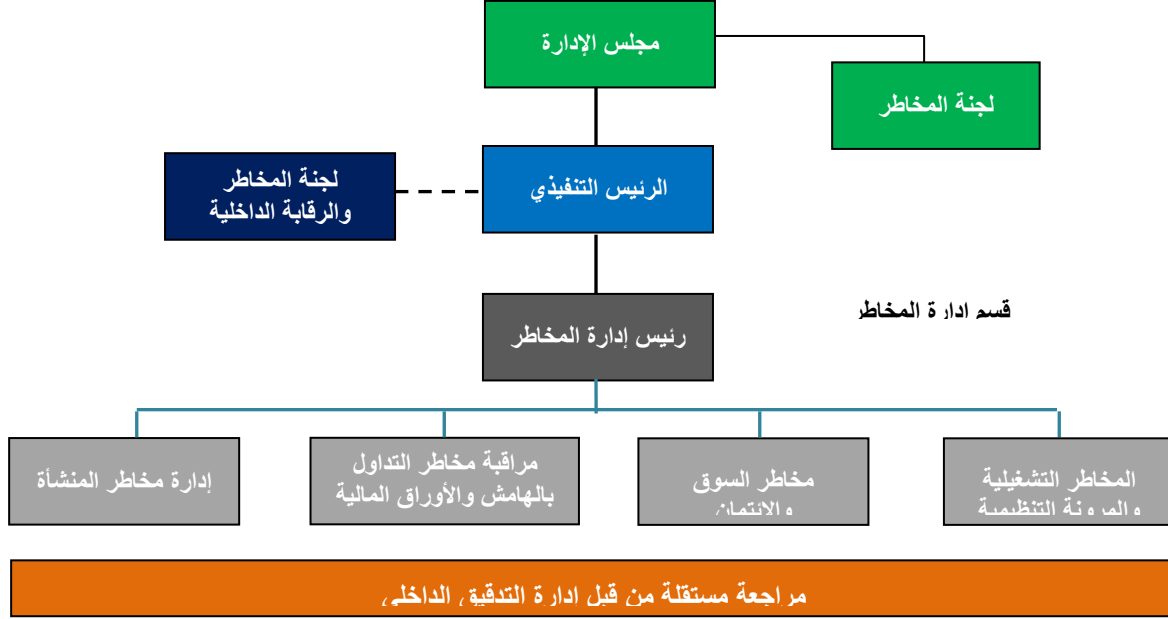
استناداً إلى التقارير الدورية التي قدمتها إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمدققون الخارجيون ولجنة الالتزام إلى لجنة المراجعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، تؤكد لجنة المراجعة أن تدابير الرقابة الداخلية لم تظهر أي ثغرات جوهرية في بيئة الرقابة على أعمال الشركة مما قد تؤثر على سلامة الأنظمة والإجراءات الرقابية والمالية والتشغيلية وفعاليتها وكفاءتها وأن تقييم التدابير الرقابية المعتمدة من قبل الإدارة التنفيذية ستستمر طوال العام.

13. إدارة المخاطر بشركة الأهلي المالية

تشكل إدارة المخاطر وظيفة أساسية في شركة الأهلي المالية ("الشركة")، وهي مسؤولة عن تصميم ووضع وتنفيذ إجراءات وسياسات إدارة المخاطر والإطار العام (بما في ذلك السياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة) الذي يُعنى بتحديد المخاطر المرتبطة بالسوق والائتمان والسيولة والأمانة والتشغيل والمخاطر الاستراتيجية والطارئة التي تنشأ من الأنشطة التجارية لشركة الأهلي المالية في جميع خطوط عملها وأقسام الدعم فيها، وتقييم تلك المخاطر ومتابعتها ومراقبتها والحد منها. ويساعد قسم إدارة المخاطر في ضمان أن يكون مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركة متوافقاً مع المستويات المقبولة المقررة من قبل مجلس الإدارة.

1-13 حوكمة إدارة المخاطر

إدراكاً لدور إدارة المخاطر، وضعت الشركة هيكل إدارة المخاطر على النحو التالي:



- **لجنة المخاطر التابعة للمجلس:** وتضطلع بمهمة مساعدة المجلس في تأدية مسؤولياته المتعلقة بالرقابة على إدارة المخاطر. وتضمن اللجنة الإشراف على إدارة المخاطر وموائمة حوكمة المخاطر وقبول المخاطر وإدارة رأس المال بوجه عام. ويعين أعضاء اللجنة من قبل مجلس الإدارة. ولا تتضمن في عضويتها رئيس إدارة المخاطر، ولكنه يدعى لحضور اجتماعاتها. وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل في السنة.
- **لجنة المخاطر والرقابة الداخلية:** وتدعم الرئيس التنفيذي في الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية داخل الشركة، بما في ذلك دعم توفير وتطبيق بيئة رقابة داخلية قوية تغطي إطار المراجعة والحوكمة فيما يخص السياسات والإجراءات ومخاطر استمرارية الأعمال وإدارة مخاطر إسناد الأعمال إلى جهات خارجية، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر الاحتيال والمخاطر التشغيلية والحوادث.
- **قسم إدارة المخاطر:** برئاسة رئيس إدارة المخاطر الذي يتبع إدارياً إلى الرئيس التنفيذي تحت إشراف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

وعلاوة على ذلك، في إطار سعيها لإنشاء هيكل حوكمة قوي للمخاطر، فقد شكلت إدارة الأهلي المالية العديد من لجان الإدارة العليا لإدارة المخاطر وقضايا الأعمال والمسائل الاستراتيجية التي قد تؤثر على الوضع العام لمخاطر الشركة. وتضم معظم لجان الإدارة العليا الأساسية هذه في عضويتها رئيس إدارة المخاطر، مما يجعل قسم إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من هيكل الحوكمة وعملية صنع القرارات في شركة الأهلي المالية.

كذلك يدعم هيكل حوكمة المخاطر في الأهلي المالية ما يلي:

- سياسات المخاطر: تم وضع سياسات للمخاطر تحكم ممارسة إدارة المخاطر في شركة الأهلي المالية من خلال تحديد مجموعة واضحة من الأدوار والمسؤوليات ومبادئ إدارة المخاطر.
- إجراءات التشغيل الموحدة: بالإضافة إلى ما سبق، تعمل جميع أقسام الأعمال والدعم بشركة الأهلي المالية بالاستناد إلى إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة والتي تراجع بشكل دوري.



- حدود المخاطر: وضعت الأهلي المالية مجموعة من الحدود للمخاطر على مستوى الأقسام الفنية الأساسية وأقسام الدعم وكذلك على مستوى الشركة ككل. وتوضع حدود المخاطر هذه بهدف مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالشركة بحدود المخاطر المقبولة المقررة من قبل مجلس الإدارة. ويقتضي تجاوز حدود المخاطر عادة تصرف الإدارة حياله.

2-13 إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان

إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأطراف النظيرة، تعمل شركة الأهلي المالية ضمن حدود الإطار المعتمد بالنسبة للأطراف الأخرى في التعامل على مستوى جميع قطاعات العمل. وهذا يشمل المراجعة الدورية لهذه الأطراف والوسطاء وشروط الاستثمار. وتضمن الأسس العامة للائتمان في الأهلي المالية اعتماد الحدود الائتمانية فقط للأطراف النظيرة التي تستوفي معايير الائتمان والمراجعة الائتمانية المناسبة. وبشكل خاص، تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من صناديق أسواق النقد والأصول المتعددة من خلال عمليات المراجعة مع البنوك والمؤسسات المالية ذات تصنيف ائتماني عال. وعلاوة على ذلك، تتحمل هذه الصناديق أيضا المخاطر المرتبطة بالجهات المصدرة ولكن بتركيز أقل وذلك من خلال الاستثمارات في الصكوك.

كذلك تتعرض الأهلي المالية لمخاطر الائتمان من خلال أنشطتها الرئيسية في مجالي الاستثمار والتداول بالهامش. ويتم احتواء مخاطر الأنشطة السابقة، والتي تتألف بشكل رئيسي من الودائع لدى البنوك والاستثمارات في الصكوك وغيرها من أدوات الدخل الثابت، من خلال التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عال وإجراء مراجعة شاملة للمخاطر. أما مخاطر التداول بالهامش، فيتم التعامل معها من خلال قواعد ضمان صارمة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية لهيئة السوق المالية، مع وضع حدود أولية لنسبة تغطية الهامش وحدود للمحافظة على هذه النسبة وحدود للتصفية الجزئية والتصفية الكاملة، وذلك بنسبة 200٪ و 175٪ و 165٪ و 150٪ على التوالي. ويدعم برنامج التداول بالهامش أيضا سياسة مخاطر قوية وإطار عام للحوكمة.

مخاطر السوق

فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارية الخاصة، تتعرض الشركة لمخاطر السوق المتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات (الصرف الأجنبي) ومخاطر أسعار الأسهم. وبالنسبة للاستثمارات الخاصة، فإن لدى الشركة إطار عام معتمد لإدارة الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك حدود استثمار معتمدة من قبل مجلس الإدارة لمختلف فئات الأصول، الأمر الذي يحدد حجم مخاطر بمستوى المخاطر المعتمد. وتجرى مراقبة حدود الاستثمار/ المخاطر هذه بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر. وإضافة إلى ما سبق، فإن لدى الشركة سياسات مفصلة للمخاطر بخصوص إدارة مخاطر السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة المصرفية الاستثمارية قد تؤدي إلى ظهور مخاطر السوق (وكذلك مخاطر الائتمان) في حالة عدم قدرة الأهلي المالية على الدخول في تعاملات مضمونة بالكامل مع المستثمرين. وتتم إدارة هذه المخاطر على أساس كل حالة على حدة ويتم الحد منها من خلال ترتيبات مختلفة، بما في ذلك الحدود ومستويات كفاية رأس المال وسجل بناء الأوامر والتي تقلل من مخاطر الاضطرار لشراء الأوراق غير المكتتب فيها إلى أدنى حد ممكن.

مخاطر واجب الأمانة

حيث أن شركة الأهلي المالية تقدم خدمات إدارة الصناديق والوساطة والخدمات الاستشارية، فإن الخطر الرئيسي يتعلق بالالتزام بشكل كاف بواجب الأمانة في إدارة صناديق الاستثمار ومحافظ العملاء. ويتم الحد من هذه المخاطر من خلال تنفيذ عمليات استثمار محددة ويتم مراقبتها من خلال مراجعة المحافظ المستثمرة بالمقارنة مع شروطها الأساسية وخصائص السوق. وتدرك إدارة الشركة تماماً هذه المخاطر وتضمن التزام الشركة بواجبها الائتماني.

- صناديق الاستثمار



تدير الشركة كميات كبيرة من أصول العملاء ضمن صناديق الاستثمار أو بالوكالة. وتدار كل صناديق الشركة وفقاً لقواعد الاستثمار وحدود المخاطر المعتمدة. تتم إدارة جميع أموال شركة الأهلي المالية وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة وحدود التعرض للمخاطر. ومن منظور استثماري، تنطوي صناديق الاستثمار في أسواق النقد على مستوى من مخاطر السوق منخفض نسبياً نظراً إلى طبيعتها السائلة إذ أنها تتكون بشكل أساسي من ودائع مربحة سائلة لدى مؤسسات مالية عالية الجدارة الائتمانية. وهذه الودائع بطبيعتها قصيرة الأجل، ما يجعلها في الغالب بعيدة عن مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة، وبالتالي فهي لا تخضع لمخاطر كبيرة من ناحية أسعار السوق أو السلع، وتبقى نسبة الصكوك المخصصة لهذه الصناديق متواضعة نسبياً وتعتمد على أغراض إدارة نسبة العائد والمدة. ومن بين التدابير المتاحة، قيام إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة مجموعة من المؤشرات مثل المتوسط المرجح لمدة استحقاق الصناديق وتوزيع أجل الاستحقاق ومستويات المخاطر والاستثمار المرتبطة بالجهات المصدرة، ومجموعات مصدري الأوراق المالية والقطاعات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، تُعد صناديق الأسهم مقارنة بأدوات سوق النقد وصناديق الدخل الثابت عرضة لتقلبات السوق بسبب مخاطر أسعار الأسهم. وتدار هذه المخاطر من خلال وضع استراتيجيات محددة لتوزيع الأصول وشروط استثمارية للصناديق. ومن زاوية الإشراف الإداري، فإن لدى الشركة مجلسان لإدارة الصناديق يضطلعان بمهمة توفير الرقابة على صناديق الأسهم وصناديق الدخل الثابت بشكل منفصل.

- المحافظ الاستثمارية التي تديرها الشركة

تدار جميع المحافظ الاستثمارية وفقاً لشروط الاستثمار وسياسة الاستثمار المعتمدة. وتراقب الحدود والقيود المقررة للمحافظ الاستثمارية على أساس يومي وبشكل منفصل من قبل قسم إدارة المخاطر باستخدام نظام آلي متطور.

وتضطلع اللجنة الائتمانية بمهمة الإشراف على تنفيذ الالتزامات الائتمانية للعميل على مستوى الشركة ككل. وبالنسبة للعضوية، تتكون هذه اللجنة من رؤساء الشؤون القانونية والمالية والمخاطر والالتزام.

- الصناديق المقفلة

في عام 2018، أعدت إدارة المخاطر إجراءات جديدة لمراجعة وإدارة مخاطر ما بعد وما قبل إطلاق الصناديق المقفلة. ويتضمن ذلك إعداد سجل مخاطر مفصل لكل صندوق مقفل الاشتراك ولوحة معلومات مخاطر يتم تحديثها كل ثلاثة أشهر ويتم تقديمها إلى الجهات المعنية.

كما تتضمن هذه العملية مراقبة الالتزام بشروط وحدود الاستثمار الأساسية الخاصة بالصناديق وفقاً لمستندات مذكرة الطرح الخاصة بكل صندوق.

مخاطر السيولة

تساعد الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة في ضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتدفقات النقدية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة لدعم نشاطها. وغالباً ما تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم توافق هيكل آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. وتتسم استراتيجية الشركة لإدارة السيولة بالعناصر التالية:

1. سياسات المجلس المعتمدة فيما يتعلق بمستويات المخاطر/ الاستثمار والتي تشترط وجود جزء كبير من الاستثمارات الخاصة في أدوات ذات سيولة.
2. بالنسبة للمحافظ الائتمانية الخاصة بالعملاء والصناديق، فقدر مخاطر السيولة من خلال الشروط والحدود والأدوات المعتمدة للسيولة والقيود الخاصة بالفترة المتبقية من مدة الاستحقاق ومدة الاستحقاق المرجحة لصناديق أسواق النقد وأدوات الدخل الثابت.
3. الاحتفاظ بالسيولة والأوراق المالية النقدية من خلال الاستثمار في صناديق أسواق النقد التي توفرها الشركة، أو بدلاً من ذلك، فقط لدى جهات معتمدة باستخدام الودائع أو المراجحات قصيرة الأجل.



4. استثمار النقدية لدى جهات عالية الجدارة الائتمانية ويجرى مراقبة تصنيفها الائتماني ووضعها المالي باستمرار وبشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر.

وتعتمد الشركة على التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية ورأس المال كمصادر رئيسة للأموال بشكل مستمر. فإذا ما طرأت ظروف كان فيها حاجة ماسة إلى السيولة، فإن هناك احتياطات أو تسهيلات متاحة من داخل المجموعة.

إدارة مخاطر المنشأة (ERM)

يوجد لدى الشركة وظيفة إدارة مخاطر المنشأة ("ERM") ضمن قسم إدارة المخاطر. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لهذه الوظيفة في إعداد وتطبيق إطار عام لمخاطر المنشأة (بما في ذلك السياسات والعمليات والنظم) يتوافق مع لائحة هيئة السوق المالية ومع أفضل الممارسات العالمية (مثل إطار COSO ERM).

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى للإدارة ما يلي: تقييم حالة مخاطر الشركة (بما في ذلك المخاطر الاستراتيجية والناشئة) ومراجعة ومراقبة قدرة الشركة على تحمل المخاطر وإعداد تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) (بما في ذلك: تقييم مخاطر الركيزة 2 واختبار التحمل لخطة وميزانية أعمال الشركة) وتقرير الإفصاح للركيزة 3 والإبلاغ المنتظم عن المخاطر إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

المخاطر التشغيلية والمرونة التنظيمية للمنشأة

يضطلع قسم المخاطر التشغيلية والمرونة التنظيمية بمسؤولية تنفيذ إطار المخاطر التشغيلية والتأكد من أن الشركة قادرة على توقع زيادة التغيير والاضطرابات المفاجئة والاستعداد والاستجابة لها والتكيف معها.

ويقسم قسم المخاطر التشغيلية والمرونة التنظيمية إلى وحدتين رئيسيتين:

1. المخاطر التشغيلية

تتولى هذه الوحدة مهمة تطبيق إطار المخاطر التشغيلية بالشركة. ووفقاً لهذا الإطار، تعتبر الشركة أن الخلل في الرقابة الداخلية ونظام الحوكمة هو أهم جوانب المخاطر التشغيلية لأن هذا الخلل يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية من خلال الخطأ أو الاحتيال أو عدم التصرف في الوقت المناسب. وتؤكد الشركة أن نظم المعلومات الإدارية الجيدة وثقافة الرقابة الداخلية القوية وخطط الطوارئ جميعها عناصر أساسية للإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية وأنها تتخذ التدابير اللازمة لوضع الإجراءات والنظم باستمرار لدعم هذه المتطلبات. وتراجع المخاطر التشغيلية باستمرار من أجل تحديث بيانات حالة المخاطر وضمان إعادة صياغة الضوابط الداخلية بشكل استباقي بغرض الحد من المخاطر الناشئة. ويضطلع كل مدير قسم بالمسؤولية عن تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية لقسمه ويدعم هذه العملية رئيس إدارة المخاطر.

تتبع الشركة طريقة منهجية لتحديد المخاطر التشغيلية والحد منها وهذا يشمل تحديد المخاطر وحجمها ومتابعتها.

بالنسبة لمخاطر التشغيل قليلة الاحتمال وذات التأثير الكبير على الأصول ويمكن التأمين عليها، فإن الشركة تستخدم وثائق تأمين مناسبة. ولهذا الغرض، تحتفظ الشركة بغطاء تأمين بموجب وثائق التأمين التالية:

- تأمين التعويض المهني
- التأمين على مسؤولية المدراء والمسؤولين
- التأمين على المسؤولية العامة
- التأمين على المسؤولية عن الجرائم الإلكترونية
- التأمين البنكي الشامل، و
- تأمين الممتلكات ضد جميع المخاطر

2. إدارة استمرارية العمل

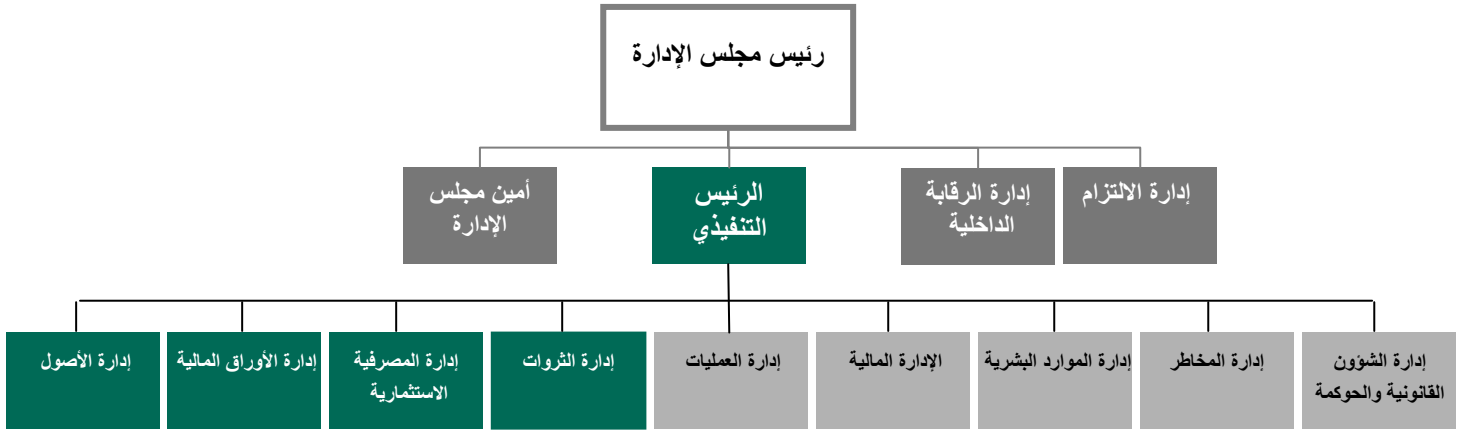


إدارة استمرارية العمل والدعم (BCM): يهدف برنامج استمرارية العمل إلى المحافظة على المرونة التشغيلية للشركة وتعزيز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الأوضاع الطارئة. ولهذا الغرض، فهي تحتفظ بخطط وإجراءات مختلفة منها خطط لضمان استمرار العمل وإجراءات للتعامل مع الحوادث وحالات الطوارئ واستراتيجية لاستعادة الأعمال وضمان استمرارية العمليات الأساسية للأقسام الأساسية ووظائف الدعم وتشكيل إطار لإدارة استمرارية الأعمال. ولضمان اعتماد الإطار العام لاستمرارية العمل على مستوى الشركة، فقد أنشأت الأهلي المالية لجنة توجيهية لإدارة استمرارية الأعمال من أجل وضع برنامج لاستمرارية الأعمال وتنفيذه ومتابعته.

سياسات وإجراءات التشغيل الموحدة (SOP) وإطار عمل اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs): تضمن اتباع إطار الحوكمة المقرر بحيث تعنى الركائز الثلاث بإدارة سياسات الشركة وفقاً لإطار الحوكمة والسياسة المقرر.

14. الموظفون

بلغ عدد العاملين في الشركة والشركات التابعة لها في نهاية العام 2018م ما مجموعه 281 موظفاً بنسبة سعودة قدرها 89.75٪.



15. الغرامات والعقوبات

تكبدت الشركة غرامة مالية من قبل هيئة السوق المالية بقيمة 120.000 ريال سعودي في عام 2018 عقب الزيارات التفتيشية الدورية التي أجرتها هيئة السوق المالية في عام 2017. وتعود أسباب هذه العقوبة إلى العمليات/ الأنظمة الداخلية؛ وسوف تقوم الشركة بتحسين/ تنظيم إطار العمل الحالي لضمان عدم تكرار هذه الملاحظات.

ختاماً، يسر مجلس الإدارة أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن بالغ تقديره وامتنانه لعملاء شركة الأهلي المالية ومراسليها ومساهميها وموظفيها على دعمهم خلال العام 2018م. كما يتقدم المجلس بخالص شكره إلى هيئة السوق المالية لتوفيرها كل ما يسهم في تطوير قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، وهو ما تظهر نتائجه في النمو الاقتصادي المطرد للمملكة بإشراف وتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي ولي العهد حفظهم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الإدارة